# استفواء إسرائيل بالتطبيع

**انطوان شلحت**

كان من اللافت في ثنايا المقال المشترك الذي كتبه وزيرا خارجية بريطانيا وإسرائيل، إليزابيث تراس ويئير لبيد، وظهر في اليوم نفسه (2021/11/29) في صحيفتي «ذي تايغراف» البريطانية و«يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، بالإضافة إلى إعلان صريح أنّ ثمّة «وحدة حال» بين الدولتين حيال إيران وبرنامجها النووي، وأنّ هناك تجاهلاً تاماً لقضية فلسطين، إنّما مع وجود استثناء، وحيد ليس مبالغة القول إنه ينطوي على دلالة خاصة. إشادة الوزيرين بقرار لندن تصنيف حركة حماس «إرهابية» بموازاة توكيد أنّ النموذج الذي يجب أن تحتذيه الدول العربية على وجه التحديد، في التعامل مع إسرائيل، هو التطبيع من دون قيدٍ أو شرط، كما تجسّد ذلك في «اتفاقيات أبراهام» مع كلّ من الإمارات والبحرين والمغرب. «التي كانت بريطانيا من أوائل الدول التي احتفت بها رسمياً» كما ورد في المقال. كذلك، كرّر الوزيران أنّ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وموالجة السياسة الصهيونية عامةً، هما من مظاهر معاداة السامية، وشدّدا على أنّه ينبغي ألّا يكون لها موطئ قدم في العالم أجمع.

ومع أنّ المقال نُشر بالتزامن مع انطلاق المحادثات في فيينا حول البرنامج النووي الإيراني، فإنّه أتى إضافة إلى ركام مقالات صحافية إسرائيلية من الصعب حصرها، لا تنفكّ تشديد بتلك الاتفاقيات التطبيعية، وفي توصيفها، ضمن مقال جديد، أنّها «حوّلت إسرائيل من عشيقةٍ يتكتم الجميع على علاقتهم معها، أو من لاعب واحد من جملة لاعبين كثر على لوح الشطرنج الشرق الأوسطي، إلى لاعبٍ محوريّ مركزيّ في كلّ التطورات الحاصلة في المنطقة». ومن أبرز الأمثلة التي تبرهن على ذلك: مطالبة مصر إسرائيل بتقديم المساعدة لها من أجل إيجاد حلّ للأزمة التي اندلعت مع إثيوبيا في ملف سدّ النهضة، إلى جانب المساعدات الإسرائيلية المقدّمة إلى القاهرة في حربها ضد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شبه جزيرة سيناء، وطلب الولايات المتحدة من إسرائيل أن تساعد في تسوية الخلاف بين الجيش والحكومة في السودان، والذي يثبت، في قراءة تحليلات إسرائيلية، أنّ «نفوذ إسرائيل في الخرطوم أكبر من نفوذ واشنطن»! كذلك، أدّت الاتفاقيات إلى انهيار التضامن العربي، وإلى تبدّد دور جامعة الدول العربية عاملاً موحّداً شذر مذر.

تكمن الدلالة التي ذكرنا أنها خاصة، في الأساس، في أنّ هناك استقواءً إسرائيلياً رسمياً باتفاقيات التطبيع من أجل تجاهل فلسطين. وهذه، بالمناسبة، ليست المرّة الأولى التي نصادفها. وتأتي الإشارة هنا إلى ذلك في منأى تام عن قصد الإيهام بأنّ هذا الاستقواء، هو المسوّغ الوحيد للتجاهل الذي يسم السياسة الإسرائيلية منذ عدة أعوام لعدة عوامل، منها ما هو داخلي صرف، ومنها ما يحيل إلى ظروف إقليمية ودولية مريحة لإسرائيل، صارت إلى تعمّق أكثر فأكثر مع الاتفاقيات وتداعياتها اللاحقة. ويمكن أن يُضاف أنّ محادثات فيينا كانت بمثابة مؤشّر إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تستثمر في ما يرتبط بقضية فلسطين أكثر مما يخدم غاية «الحفاظ على الهدوء الأمني» وتواصل نهج الحكومة السابقة الذي يرى أنّ إيران، في الوقت الحالي «تشكل الخطر المصيري الأكبر الذي يهدّد إسرائيل». وبالنسبة إلى الاستيطان، فإنّها لم تفارق إرث بنيامين نتنياهو الذي نظّفه خارج ما يُعرف باسم «الكتل الاستيطانية الكبرى» كي يزيد العراقيل أمام إمكان تطبيق حلّ الدولتين. ومثل هذه الممارسات كافة غير مستغربة من رئيس حكومة يعتقد (كما يمكن الاستدلال من منشورات له على صفحته في «فيسبوك») أنّ قيام دولة فلسطينية مجرّد وهم صار إلى تبدّد، على الأقل منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014، كما أنّ الانسحاب إلى حدود 1967 وهمٌ ثان تبدّد هو الآخر، مع إطلاق أول صاروخ من هذه الحدود في اتجاه الأراضي الإسرائيلية إثر ما سماه «الهروب من مستوطنات القطاع» (2005)!

# عن المونولوجست الذي خاصم الحاكم

**عبد اللطيف السعدون**

وسط احتدام المشهد السياسي في العراق، وتصاعد حمّى الخوف لدى الجميع مما هو قادم، تجد مجموعة من المثقفين والفنانين الفرصة سانحة لإنصاف فنان متفرّد وإعادة الاعتبار له بعد عقود من الاضطهاد والإهمال والتجاهل. ومن يكون هذا الفنان غير المونولوجست عزيز علي الذي قارع حكام بلاده على امتداد حياته، لا فرق عنده بين حاكم وآخر، سخر منهم وشتمهم، وقال فيهم ما لم يقله مالك في الخمرة. ورفض أن يقول فيهم مديحاً أو إطراءً، على الرغم من أن بعضهم اقترح عليه أن يفعل ذلك فرفض، لأنه، كما قال، لا يمكن أن يكون بوقا لحاكم. وحين كان العراق في عهد المولد يشهد هامشاً ديمقراطياً افتقدناه في عهود الجمهوريات، بدا الميدان فسيحاً أمامه، ليشطح في فضح فساد الحكومات المتعاقبة، وفي الدعوة إلى الثورة على الحكام الذين اتهمهم بالعمالة للمستعمر، وذلك في مونولوجاته الشعبية الناقدة التي كان يقدّمها عبر راديو بغداد (الحكومي) في سنوات الخمسينات، والتي استقطبت جمهوراً عريضاً، إلى درجة أن أفراد العائلة كانوا يتحلقون حول الراديو مساء كل أربعاء لسماعه، والتعاطف مع ما يطرحه. وكان جزؤه الساجن مرات، وبتهم متناقضة لا يتوفر عليها دليل، ففي مطلع الأربعينيات، وجهت إليه تهمة اعتناق الأفكار النازية، إثر مجاهرته بمساندة حركة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنكليز، وقد سجن إثرها سنتين. وعندما أعيدت له حريته عُنّي وصا به الحاكم يغنون له ويغدقون عليه عندها، وفعلا كان يؤدّي نوبته الأسبوعية في استديو الإذاعة، فوجئ بحضور رئيس الوزراء آنذاك السياسي المخضرم، نوري السعيد، الذي هاله أن يهاجم عزيز السلطة الفنّانين والمثقفين لإعادة الاعتبار له وتذكير الناس بما قدّمه من فن هادف، وباعتباره أحد رجالات العراق المبدعين، وتم تكريمه في الأسواع والتركيز على الجوانب الإيجابية وحركة الإصلاح في البلاد، وسمح له بمواصلة تقديم أغنياته. لم يتراجع عزيز ولم يهادن، غنى مونولوجات عديدة ناقدة، ومحفزة على التغيير في ظل الهامش الديمقراطي المتاح آنذاك، من ذلك مونولوج «كل حال يزول» الذي اعتبر نبوءةً بتغيير الحال. وفي اليوم الأول لقيام الجمهورية، أنشد قصيدة اشتهرت في حينه «نو.. نو.. لهنانة وبس (إلى هنا... ويكفي)». اعتكف بعدها متمسّكاً بشعاره في ألا يتحوّل إلى بوق للحاكم. لكن مشكلة الحاكم أنّه لا يقبل من الشاعر أو الفنان باقل من قصيدة مديح أو نشيد في الإشادة به. ولهذا، اعتقل مرة أخرى، قرّر بعدها أن يعتزل الغناء، معلناً فراره هذا في مونولوج «العن أبو الفن لابو أبو الفنّ». اعتقل عزيز من جديد في منتصف السبعينيات، على خلفية ما قيل عن العثور على اسمه ضمن مجموعة أسماء لشخصيات سياسية واجتماعية كانوا على صلةٍ بمحفل ماسوني قبل ربع قرن. وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، بعد محاكمة استمرت خمس دقائق فقط، شمله عفوٌ عام بعد سنتين ليعود حرّاً. لم يفارقه سوء الحظ إطلاقاً، على الرغم من اعتزاله، إذ حدث عندما نشبت الحرب بين العراق وإيران أن شرعت إذاعة الأهواز العربية في إذاعة مونولوجاته الانتقادية القديمة، وهو ما دفع سلطة بغداد آنذاك إلى التحقيق معه، لمعرفة ما إذا كانت له يد في إيصال تلك التسجيلات إلى إيران. وبما أنّ المونولوجات الشعبية الناقدة التي كان يقدّمها عبر راديو بغداد (الحكومي) في سنوات الخمسينات، والتي استقطبت جمهوراً عريضاً، إلى درجة أن أفراد العائلة كانوا يتحلقون حول الراديو مساء كل أربعاء لسماعه، والتعاطف مع ما يطرحه. وكان جزؤه الساجن مرات، وبتهم متناقضة لا يتوفر عليها دليل، ففي مطلع الأربعينيات، وجهت إليه تهمة اعتناق الأفكار النازية، إثر مجاهرته بمساندة حركة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنكليز، وقد سجن إثرها سنتين. وعندما أعيدت له حريته غنّى وصا به الحاكم يغنون له ويغدقون عليه عندها، وفعلا كان يؤدّي نوبته الأسبوعية في استديو الإذاعة، فوجئ بحضور رئيس الوزراء آنذاك السياسي المخضرم، نوري السعيد، الذي هاله أن يهاجم عزيز السلطة الفنّانين والمثقفين لإعادة الاعتبار له وتذكير الناس بما قدّمه من فن هادف، وباعتباره أحد رجالات العراق المبدعين، وتم تكريمه في الأسواع والتركيز على الجوانب الإيجابية وحركة الإصلاح في البلاد، وسمح له بمواصلة تقديم أغنياته. لم يتراجع عزيز ولم يهادن، غنى مونولوجات عديدة ناقدة، ومحفزة على التغيير في ظل الهامش الديمقراطي المتاح آنذاك، من ذلك مونولوج «كل حال يزول» الذي اعتبر نبوءةً بتغيير الحال. وفي اليوم الأول لقيام الجمهورية، أنشد قصيدة اشتهرت في حينه «نو.. نو..

# كل هؤلاء المطبّعين بيننا!

**علي انوزلا**

عندما وقّع المغرب نهاية العام الماضي (2020) اتفاق التطبيع مع إسرائيل، تحت إشراف إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، حاولت السلطات المغربية أن تسوق ذلك الاتفاق على أنه مختلف تماما عن كلّ الاتفاقات التي وقعتها دول عربية مطبّعة مع الكيان الصهيوني. وصدرت تصريحات رسمية عن مسؤولين مغاربة تؤكد أنّ الأمر لا يتعلق بـ«التطبيع» كما هو معروف في الشرق العربي، وإنما باستئناف لنوع من العلاقة الإنسانية ما بين المغرب وإسرائيل التي يعيش فيها نحو مليون يهودي من أصول مغربية، أغلبهم اختاروا طوعاً في ستينيات القرن الماضي هجرة «أرض الأجداد» والاستقرار في «أرض الميعاد» على حساب سكان الأرض الفلسطينيين الذين إما قتلوا أو هجّروا أو ظلوا يعيشون مواطنين من درجة ثانية في دولة عنصرية ينص دستورها على أنّها «دولة يهودية». كما صدرت تصريحاتٌ تنفي أن يكون الاتفاق المغربي الإسرائيلي جزءاً من «اتفاقات أبراهام» المندرجة تحت ما كانت تسمّى «صفقة القرن» التي كان عرّابوها يقولون إنّها تبادل لـ«السلام مقابل السلام» وانخرطت فيها دولٌ عربية لا حدود لها مع إسرائيل، ولم يسبق لها أن خاضت حروباً ضد إسرائيل، مثل الإمارات والبحرين والسودان. التبرير الثالث الذي حاولت السلطات المغربية أن تسوق به اتفاقها مع الدولة العبرية أن في الاتفاق خدمة للمصلحة الوطنية المغربية، في إشارة إلى مقايضة ربط علاقات مع إسرائيل مقابل اعتراف الإدارة الأميركية السابقة بسيادة المغرب على الصحراء المتنازع عليها مع جبهة بوليساريو، المدعومة من الجزائر، وصدرت أنذاك تطمينات بأنّ الاتفاق لا يستهدف الجزائر. وأخيراً، ولرفع الحرج الذي سبّبه ذلك الاتفاق، بالنسبة لرأس الدولة في المغرب الذي يرأس لجنة القدس، وللحكومة التي كان يقودها حزب إسلامي، تضاعفت التصريحات والبيانات أنّ المغرب الرسمي يضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياته القومية. ووجهت الدعوة رسمياً، وبرعاية من العاهل المغربي، لقيادة حركة حماس الفلسطينية، للتأكيد على استمرار الخط المغربي الداعم للقضية الفلسطينية.

كلّ هذه التصريحات والتبريرات كانت جزءاً من حملة إعلامية رسمية ضخمة، قادتها السلطات المغربية الرسمية لترويج اتفاقها مع الكيان الصهيوني. وفي المقابل، وداخل المغرب تمت مواجهة كلّ حركات الاحتجاج ضد تلك الاتفاقات المغربي، لكن بعد سنة من الاتفاق، ما الذي حدث؟ حدث أمران. الأول، استمرار حركة المقاومة الشعبية المغربية للتطبيع، ممثلة في حركات ووقفات الاحتجاج التي تشهدها عدة مدن وقرى مغربية عند كلّ مناسبة تستدعي التذكير بالموقف الشعبي المغربي من نصرة القضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تضاعف نشاط المجتمع المدني المناهض للتطبيع من خلال البيانات والفعاليات التي ينظمها للتحذير من خطورة التطبيع على تماسك المجتمع المغربي. كذلك، ظهرت مبادرات رمزية أبدعها ناشطون على مواقع التواصل، للتعبير عن رفض المجتمع المغربي التطبيع، من قبيل مبادرة تطهير الأماكن التي زارها ممثل الدولة العبرية في المغرب من «دنس» وجوده فيها. وكلّ هذه الأحداث النابعة من عمق المجتمع المغربي، وبطريقةٍ تلقائية، وفي عصابة الأسد الإجرامية، ومن المعارضة الهزيلة. فلماهما متمسّك تماماً بعقلية قديمة، تقسّم السوريين إلى «مع وضد» والواعر، تأتي هذه المقالة.

مرّت عشر سنوات ذاق فيها الشعب السوري، بشرائحه ومكوناته كافة، الويلات من جرائم وقتل للناس وتهجير قسري وتدمير للبلاد وتشويه للعلاقات الاجتماعية، بغرس النعرات الطائفية والقومية والدينية، فازدادت فرقة السوريين، بعدما فرّقتهم عصابة الأسد خمسة عقود. لكنّ الثورة السورية فتحت عصراً جديداً في التاريخ، لأنّها أعلنت أنّ «سورية للسوريين وليست لبيت الأسد» وأنّ على السوريين قلع أشواكهم بأنفسهم، ولذلك واجهوا عصابة متمرّسة وخبيرة في ارتكاب الجرائم.

ومن جهةٍ أخرى، ابتليت الثورة بنخب سياسية (من أحزاب وقوى وشخصيات) وصفت نفسها بالمعارضة للنظام، لكنّها عملت بعقليته، لناحية التهرّل والتسلط والإقصاء واحتكار التمثيل ومحاربة النخب الوطنية الحقيقية. باختصار، احتكر النظام المجرم من جهة، والمعارضة الخائبة من جهة أخرى، المشهد السوري، وحرفوه عن مساره الوطني الشعبي الذي لم يكن طائفياً ولا دينياً ولا قومياً.

لقد اكتشف السوريون، بعد عشر سنوات من التضحيات، وتحمّل الإبادة الجماعية والتغيير الديموغرافي، أنّهم ليسوا فقط براويحون مكانهم، بل تراجعوا كثيراً، لأنّ قانون الزمن يقول إنّ من لا يتحرّك يصبح في الماضي، وبالتالي سيتآخر. وهذا حصل معنا. كلّ هذه المقدمة لكي أتطرق إلى المبادرة الوطنية للصديق مضر الدبس، والتي ركّزت على حقائق يؤيدها السوريون العاديون، ويدعو فيها إلى القيام بخطوة للخلاص من هذا الواقع، والاتجاه نحو المستقبل المشرق لكلّ السوريين المؤمنين بوحدة سورية وسيادتها وحريتها وكرامتها، بعيداً عن المتسلطين وذوي العقليات المتخلفة من عصابة الأسد الإجرامية، ومن المعارضة الهزيلة. فلماهما متمسّك تماماً بعقلية قديمة، تقسّم السوريين إلى «مع وضد» والواعر، تأتي هذه المقالة.

لقد نشر مضر الدبس سلسلة مقالات قيمة في «العربي الجديد»، حللت واقع السوريين ومسارات الثورة والقوى السياسية، واستنتجت أنّ هناك ثنائية تعيق التقدّم إلى الخلاص من هذا الواقع الكارثي، وهي النظام ونخب المعارضة، لأنّهم يحملون عقلية ما قبل الثورة 2011، فهذه الثنائية تعمّق المشكلات، وتستفيد من استمرار الكارثة وكلّ بطريقته. والمطلوب أن نفكّر بطريقة جديدة: إنّ السوريين العاديين يجب أن يأخذوا زمام سياستهم (من أحزاب وقوى وشخصيات) وصفت نفسها بالمعارضة للنظام، لكنّها عملت بعقليته، لناحية التهرّل والتسلط والإقصاء واحتكار التمثيل ومحاربة النخب الوطنية الحقيقية. باختصار، احتكر النظام المجرم من جهة، والمعارضة الخائبة من جهة أخرى، المشهد السوري، وحرفوه عن مساره الوطني الشعبي الذي لم يكن طائفياً ولا دينياً ولا قومياً.

> يقول قانون الزمن إنّ من لا يتحرّك يصبح في الماضي، وبالتالي سيتآخر

تؤكّد أنه بعيد عن ذلك، فإذا كانت الأداة فاسدة، فلا تنتظروا منها حلاً للتخلص من الفساد، وإذا كانت الأداة مستبدّة ومتسلطة، فلا تنتظروا منها حلاً للخلاص من الاستبداد.

والبيان الذي أصدره مضر الدبس باسم «تأميم سورية» هو بالفعل «مانيفيست» يحاكي «بيان استقلال سورية» الذي أصدره المؤتمر السوري العام في 1920. كما أنّ كلّ ما كتبه صديقنا من أفكار جديرٍ بالاحترام، وهي وجهة نظره، وتستحق مناقشة لها على أوسع نطاق، مع حق التعديل فيها، ولكن بالحفاظ على الجوهر. والسوريون في حاجة لتفكير بعمق في مسيرة الثورة والأدوار السياسية لمختلف الجهات، وتستفيد دفع الشعب ثمن كل تلك الممارسات، واكبر دليل على هذا أنّ المساءة مستمرّة والكارثة تتضخم. بينما الادعياء على تمثيل سورية وشعبها ما زالوا مستمرّين بشعاراتهم الخادعة وكلامهم الفارغ الذي يذر الرماد في العيون.

لم تعد الطرق التقليدية مجدية للتغلب على التحدّيات الكبرى أمام شعبنا (ثنائية النظام والمعارضة)، بل يجب التفكير بطريقة جديدة وأسلوب جديد للخروج من عنق الزجاجة.

(كاتب سوري في موسكو)

# خطوة إلى الخلاص السوري

**محمود الحمزة**

نشر الكاتب السوري، مضر الدبس، في صحيفة «العربي الجديد» سلسلة مقالاته: «المسألة السورية وتأسيس الحلّ النهائي» (31 يوليو/ تموز 2021)، و«سبعة معان للتفكير بعد 2011» (6 أغسطس/ آب 2021)، و«التأويلات الكارثية للثورة السورية» (21 أغسطس/ آب 2021)، و«مادّة الحل النهائي... السوري العادي ومقدمات عملية» (10 سبتمبر/ أيلول 2021)، و«تأميم المعارضة السورية... المهمة اللازمة» (21 أكتوبر/ تشرين الأول 2021)؛ والمقالة الختامية «بيان تأميم سورية... محاكاةٌ قرار تاريخي لحلّ نهائي» (22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021). وتكمن أهمية المقالات في بساطتها وتعليقاً على مضامينها وموضوعها الحيوي والواعد، تأتي هذه المقالة.

# حتى دُفن حلّ الدولتين

**معين الطاهر**

مات حلّ الدولتين في فلسطين منذ زمن بعيد، بل لم تكن له أدنى فرصة في الحياة منذ بداية الحديث عنه، لتعارضه مع تاريخ الشعب الفلسطيني وحقّه في أرضه، وتناقضه الجذري مع المشروع الصهيوني، باعتباره استعماراً استيطانياً إحلالياً، يهدف إلى طرد الفلسطينيين وتهجيرهم، وإحلال اليهود محلهم. احتُجز حلّ الدولتين في ثلاجة الموتى، بعدما وُضع أعواماً طويلة على أجهزة التنفس بوقف غير مشروط للعنف (الانتفاضة الثانية)، واستئناف التعاون الأمني وفق خطة مدير المخابرات الأميركية جورج تينيت، وإنهاء الإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فاعلة يُعاد تنظيمها. «وتباشر جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أيّ مكان» وبدءُ المفاوضات لإعادة تنظيمها. «وتباشر جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أيّ مكان» وبدءُ المفاوضات لإعادة تنظيمها، وتبدأ أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية التي أعيد تشكيلها «بعمليات مستديمة» مستهدفة، وفعّالة، تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب، وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية، ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب». لم تكن هذه خطة الجنرال الأميركي كيث دايتون لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتأهيلها، وتحويل تنسيقها الأمني مع المحتل إلى عقيدة، وتركيز جهودها لإجهاض أي نشاطات مقاومة وملاحقتها، وتصفية أي بنية تحتية قد تنجح في بنائها؟ والا يشكّل اتباع هذا النهج وصفة لاستمرار الانقسام الفلسطيني الذي تعزّز خريطة الطريق وضعه، باعتباره انقساماً سياسياً بين مشروعين متناقضين جذرياً؟

في خريطة الطريق، ثمّة شروطٌ واضحةٌ على الطرف الفلسطيني التزامها كي يصبح شريكاً في المفاوضات. ويتم التلويح للجانب الفلسطيني بتلك الجزرة المسمّاة دولة، والتي عليه أن يظلّ يلهث خلفها ولا يدركها. ومن الجدير بالذكر أنّ الجانب الإسرائيلي لا اعتراض له على خريطة الطريق بجعل الإسرائيليين حكماً على ممارسات الجانب الفلسطيني، وتنصيبهم قيّماً عليه.

تفسّر خريطة الطريق أيضاً سبب تمسّك السلطة الفلسطينية بسياسة التنسيق الأمني، فقد جعلت هذه السياسة وظيفةً السلطة الرئيسة، وسبب بقائها، ومن غيرها لن توجد سلطة فلسطينية أو تستمر. كما تفسّر سبب تمسك قيادات السلطة بوجوب التزام أي طرفٍ فلسطيني يرغب بالانضمام إلى دفع نشط الانتفاضة الثانية، وهو ما سمعناه مراراً وتكراراً على لسان الرئيس محمود عبّاس، ما يعني عدم قدرته على التخلص من هذه الاشتراطات، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو إنهاء الانقسام، أو حتى إدارته بالحد الأدنى، ما دامت خريطة الطريق ورقابة الرباعية الدولية سيفاً مسلطاً الاف من ضباط وجنود الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية الذين خدموا في عهد عرفات، وشارك كثيرون منهم في الانتفاضة الثانية، لتجري إحالتهم إلى التقاعد المبكر في عهد الرئيس محمود عباس.

في المرحلة الأولى من الخريطة، يتعهد الفلسطينيون بوقفٍ غير مشروطٍ للعنف (الانتفاضة الثانية)، واستئناف التعاون الأمني وفق خطة مدير المخابرات الأميركية جورج تينيت، وإنهاء الإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فاعلة يُعاد تنظيمها. «وتباشر جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أيّ مكان» وبدءُ المفاوضات لإعادة تنظيمها. «وتباشر جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أيّ مكان» وبدءُ المفاوضات لإعادة تنظيمها، وتبدأ أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية التي أعيد تشكيلها «بعمليات مستديمة» مستهدفة، وفعّالة، تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب، وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية، ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب». لم تكن هذه خطة الجنرال الأميركي كيث دايتون لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتأهيلها، وتحويل تنسيقها الأمني مع المحتل إلى عقيدة، وتركيز جهودها لإجهاض أي نشاطات مقاومة وملاحقتها، وتصفية أي بنية تحتية قد تنجح في بنائها؟ والا يشكّل اتباع هذا النهج وصفة لاستمرار الانقسام الفلسطيني الذي تعزّز خريطة الطريق وضعه، باعتباره انقساماً سياسياً بين مشروعين متناقضين جذرياً؟

في خريطة الطريق، ثمّة شروطٌ واضحةٌ على الطرف الفلسطيني التزامها كي يصبح شريكاً في المفاوضات. ويتم التلويح للجانب الفلسطيني بتلك الجزرة المسمّاة دولة، والتي عليه أن يظلّ يلهث خلفها ولا يدركها. ومن الجدير بالذكر أنّ الجانب الإسرائيلي لا اعتراض له على خريطة الطريق بجعل الإسرائيليين حكماً على ممارسات الجانب الفلسطيني، وتنصيبهم قيّماً عليه.

تفسّر خريطة الطريق أيضاً سبب تمسّك السلطة الفلسطينية بسياسة التنسيق الأمني، فقد جعلت هذه السياسة وظيفةً السلطة الرئيسة، وسبب بقائها، ومن غيرها لن توجد سلطة فلسطينية أو تستمر. كما تفسّر سبب تمسك قيادات السلطة بوجوب التزام أي طرفٍ فلسطيني يرغب بالانضمام إلى دفع نشط الانتفاضة الثانية، وهو ما سمعناه مراراً وتكراراً على لسان الرئيس محمود عبّاس، ما يعني عدم قدرته على التخلص من هذه الاشتراطات، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو إنهاء الانقسام، أو حتى إدارته بالحد الأدنى، ما دامت خريطة الطريق ورقابة الرباعية الدولية سيفاً مسلطاً

> تفسّر خريطة الطريق أيضاً سبب تمسّك السلطة الفلسطينية بسياسة التنسيق الأمني، إذ جعلت هذه السياسة وظيفة السلطة الرئيسة، وسبب بقائها

على رقبتها. بعد عشرين عاماً على إعلان خريطة الطريق، بانت نتائجها؛ تغوّل الاستيطان، ورفض الإسرائيليين أي عملية سياسية، ورفض الحكومة الإسرائيلية فكرة دولة فلسطينية، وسيطرة إسرائيلية كاملة على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، واستمرار الحصار على غزّة، ووضع الشعب الفلسطيني بأسره تحت ظل احتلال رخيص الثمن، يمارس أبشع أنواع الأبارتهايد والتمييز العنصري، وتحوّل وظيفة السلطة الفلسطينية إلى حماية الاحتلال، وضمان أمنه وبقائه، ومطاردة المقاومين له، وتطبيع أنظمة عربية مع العدو. أنهت خريطة الطريق الأمل الذي راود من سار على درب اتفاق أوسلو بالحصول على حدٍّ أدنى من حكم ذاتي محدود يتمتع ببعض مقوّمات السيادة والاستقلال، فجاءت خطوةً إلى الخلف عن اتفاق أوسلو سيئ الصيت والسمعة، ودفنت ما سُمي وهماً حلّ الدولتين في مقبرتها، قبل أن يبني لها دونالد ترامب ضريحاً فوق القبر في صفقته المشؤومة، في حين بدا واضحاً أنّ قيادة السلطة الفلسطينية لم تعد تقيم وزناً لسيف الزمن الذي يقطع في كلّ يوم يمر جزءاً جديداً من الوطن الفلسطيني. في اتفاق أوسلو، حدّدت الفترة الانتقالية بخمسة أعوام، كان مفترضاً أن تنتهي في عام 1998. وفي خريطة الطريق حدّدت فترتها بثلاثة أعوام تنتهي في عام 2005. وفي الحالتين، تم ترحيل كلّ القضايا، من الأرض، إلى القدس، إلى اللاجئين، والحدود، والسيادة، والمستوطنات، والأسرى، إلى مرحلة اطلق عليها الحلّ النهائي، لم يصل إليها المفاوضون. وانتهينا إلى أنّ المفاوضات ذاتها أصبحت مطلباً فلسطينياً يرفضه الإسرائيليون. ما تم حسمه والخلاص منه كان الانتفاضة الأولى في اتفاق أوسلو، والانتفاضة الثانية في خريطة الطريق.

وبمرور الزمن، بات واضحاً أنّ طريق الخلاص يبدأ بالتحرر من اتفاق أوسلو وما تلاه من خريطة الطريق واشتراطات الرباعية الدولية، والاستمرار في النضال ضد الاحتلال بأشكاله كلّها.

(كاتب فلسطيني)

# كل هؤلاء المطبّعين بيننا!

**علي انوزلا**

عندما وقّع المغرب نهاية العام الماضي (2020) اتفاق التطبيع مع إسرائيل، تحت إشراف إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، حاولت السلطات المغربية أن تسوق ذلك الاتفاق على أنه مختلف تماما عن كلّ الاتفاقات التي وقعتها دول عربية مطبّعة مع الكيان الصهيوني. وصدرت تصريحات رسمية عن مسؤولين مغاربة تؤكد أنّ الأمر لا يتعلق بـ«التطبيع» كما هو معروف في الشرق العربي، وإنما باستئناف لنوع من العلاقة الإنسانية ما بين المغرب وإسرائيل التي يعيش فيها نحو مليون يهودي من أصول مغربية، أغلبهم اختاروا طوعاً في ستينيات القرن الماضي هجرة «أرض الأجداد» والاستقرار في «أرض الميعاد» على حساب سكان الأرض الفلسطينيين الذين إما قتلوا أو هجّروا أو ظلوا يعيشون مواطنين من درجة ثانية في دولة عنصرية ينص دستورها على أنّها «دولة يهودية». كما صدرت تصريحاتٌ تنفي أن يكون الاتفاق المغربي الإسرائيلي جزءاً من «اتفاقات أبراهام» المندرجة تحت ما كانت تسمّى «صفقة القرن» التي كان عرّابوها يقولون إنّها تبادل لـ«السلام مقابل السلام» وانخرطت فيها دولٌ عربية لا حدود لها مع إسرائيل، ولم يسبق لها أن خاضت حروباً ضد إسرائيل، مثل الإمارات والبحرين والسودان. التبرير الثالث الذي حاولت السلطات المغربية أن تسوق به اتفاقها مع الدولة العبرية أن في الاتفاق خدمة للمصلحة الوطنية المغربية، في إشارة إلى مقايضة ربط علاقات مع إسرائيل مقابل اعتراف الإدارة الأميركية السابقة بسيادة المغرب على الصحراء المتنازع عليها مع جبهة بوليساريو، المدعومة من الجزائر، وصدرت أنذاك تطمينات بأنّ الاتفاق لا يستهدف الجزائر. وأخيراً، ولرفع الحرج الذي سبّبه ذلك الاتفاق، بالنسبة لرأس الدولة في المغرب الذي يرأس لجنة القدس، وللحكومة التي كان يقودها حزب إسلامي، تضاعفت التصريحات والبيانات أنّ المغرب الرسمي يضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياته القومية. ووجهت الدعوة رسمياً، وبرعاية من العاهل المغربي، لقيادة حركة حماس الفلسطينية، للتأكيد على استمرار الخط المغربي الداعم للقضية الفلسطينية.

كلّ هذه التصريحات والتبريرات كانت جزءاً من حملة إعلامية رسمية ضخمة، قادتها السلطات المغربية الرسمية لترويج اتفاقها مع الكيان الصهيوني. وفي المقابل، وداخل المغرب تمت مواجهة كلّ حركات الاحتجاج ضد تلك الاتفاقات المغربي، لكن بعد سنة من الاتفاق، ما الذي حدث؟ حدث أمران. الأول، استمرار حركة المقاومة الشعبية المغربية للتطبيع، ممثلة في حركات ووقفات الاحتجاج التي تشهدها عدة مدن وقرى مغربية عند كلّ مناسبة تستدعي التذكير بالموقف الشعبي المغربي من نصرة القضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تضاعف نشاط المجتمع المدني المناهض للتطبيع من خلال البيانات والفعاليات التي ينظمها للتحذير من خطورة التطبيع على تماسك المجتمع المغربي. كذلك، ظهرت مبادرات رمزية أبدعها ناشطون على مواقع التواصل، للتعبير عن رفض المجتمع المغربي التطبيع، من قبيل مبادرة تطهير الأماكن التي زارها ممثل الدولة العبرية في المغرب من «دنس» وجوده فيها. وكلّ هذه الأحداث النابعة من عمق المجتمع المغربي، وبطريقةٍ تلقائية، وفي عصابة الأسد الإجرامية، ومن المعارضة الهزيلة. فلماهما متمسّك تماماً بعقلية قديمة، تقسّم السوريين إلى «مع وضد» والواعر، تأتي هذه المقالة.

لقد نشر مضر الدبس سلسلة مقالات قيمة في «العربي الجديد»، حللت واقع السوريين ومسارات الثورة والقوى السياسية، واستنتجت أنّ هناك ثنائية تعيق التقدّم إلى الخلاص من هذا الواقع الكارثي، وهي النظام ونخب المعارضة، لأنّهم يحملون عقلية ما قبل الثورة 2011، فهذه الثنائية تعمّق المشكلات، وتستفيد من استمرار الكارثة وكلّ بطريقته. والمطلوب أن نفكّر بطريقة جديدة: إنّ السوريين العاديين يجب أن يأخذوا زمام سياستهم (من أحزاب وقوى وشخصيات) وصفت نفسها بالمعارضة للنظام، لكنّها عملت بعقليته، لناحية التهرّل والتسلط والإقصاء واحتكار التمثيل ومحاربة النخب الوطنية الحقيقية. باختصار، احتكر النظام المجرم من جهة، والمعارضة الخائبة من جهة أخرى، المشهد السوري، وحرفوه عن مساره الوطني الشعبي الذي لم يكن طائفياً ولا دينياً ولا قومياً.

> يقول قانون الزمن إنّ من لا يتحرّك يصبح في الماضي، وبالتالي سيتآخر

تؤكّد أنه بعيد عن ذلك، فإذا كانت الأداة فاسدة، فلا تنتظروا منها حلاً للتخلص من الفساد، وإذا كانت الأداة مستبدّة ومتسلطة، فلا تنتظروا منها حلاً للخلاص من الاستبداد.

والبيان الذي أصدره مضر الدبس باسم «تأميم سورية» هو بالفعل «مانيفيست» يحاكي «بيان استقلال سورية» الذي أصدره المؤتمر السوري العام في 1920. كما أنّ كلّ ما كتبه صديقنا من أ

# لا حصّة للبنانيات في نظام المحاصصة

**سامية عيسى**

حين سقط مقترح قانون إقرار «الكوتا النسائية» في مجلس النواب اللبناني، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ليتم العمل به في الانتخابات النيابية المقبلة، كوتا تحفظ للنساء حيزاً مُلزماً للترشّح والانتخاب بنسبة 24 مقعداً من أصل 128، كان ذلك دليلاً على عدم جدّية غالبية ممثلي الشعب في شعاراتهم المؤيدة لحقوق النساء. ذلك أنّ تأثير النساء في السياسة في لبنان يمكن أن يوظّف بشكل إيجابي، يدفع إلى تغيير النظام القائم على المحاصصة الطائفية. برز هذا التأثير في ثورة 17 تشرين (أكتوبر 2019) التي شاركت فيها النساء بما يوازي النصف، وكان عديد منهن قد تولين قيادة التظاهرات.

صحيحٌ أنّ قضية تحرّر المرأة حقوقية، وجزء عضوي في شرعة حقوق الإنسان الدولية، لكنّها أيضاً، في جوهرها العميق، قضية سياسية، قد يقلب حلها الموازين في العالم، وليس في لبنان وحده. وإن كان تبوؤ النساء مناصب في سلطات الدول أو لبنان لا يعني، بالضرورة، أنّ من وصلن إلى مراكز صنع القرار يتبنين قضية المرأة والقضايا التي ارتبطت بها على مستوى العالم، كقضايا البيئة ووقف النزاعات المسلحة وتحقيق السلم العالمي وتحرير التجارة ومناهضة العولمة الرأسمالية بمضمونها الاقتصادي... إلى آخره من قضايا البشرية العادلة. إذ رأينا نساءً تبوأن السلطة في لبنان، لكنهن مثلن أحزاباً طائفية، أو كن زوجات أو شقيقات لأحد أمراء الطوائف ومثّلن مصالحه. قلة منهن كن أمينات لقضية المرأة وقضايا الشعب العادلة، كما قضايا محاربة الفساد والهدر وإساءة إدارة مؤسّسات الدولة، بل عملن لمصلحة المنظومة السياسية الطائفية الحاكمة، فقد كانت هنالك مستقلات، كبولا يعقوبيان، ومنهن من انتمين لكتل نيابية وازنة، كالنائب عناية عز الدين (كتلة التنمية والتحرير) التي قدّمت مشروع القانون للجلسة النيابية، وطرحته للنقاش الجدّي (لم يناقش سوى دقيقتين)، ثم التصويت عليه. ما حدث أن النقاش كان صورياً وسريعاً على قاعدة رفع العتب، وما لبث أن أُسقط مقترح القانون حين وُضع للتصويت. لم ينبس كثيرون ببنت شفة للاعتراض، ولم يقيموا الدنيا ولم يقعدوها اعتراضاً على الاستخفاف الذي قوبل به المقترح مثلاً. مرّت خسارة مقترح قانون الكوتا النسائية حدثاً أقل من عادي، بينما طغت على سطح الاهتمام قضايا أخرى، اعتبرت ذات أهمية أكبر بكثير (تنحية القاضي طارق البيطار/ تصريحات جورج قرداحي عن اليمن/ قضايا معيشية..). وذلك على اعتبار أن النقاش في حقوق النساء يأتي من باب الفولكلور الذي تتغطّى به السلطات، كي تخفي عيوبها الفاقعة، وحين يأتي المحكّ تسقط الأقنعة، وتُعامل مقترحات قوانينها بوصفها قضايا ثانوية يمكن تأجيلها، بينما في الحقيقة هي قضية سياسية بامتياز، إذ يؤدّي حلها إلى حل معضلةٍ تاريخيةٍ للمجتمع الإنساني، ارتبطت بعبودية النساء، ليس فقط للنظام الذكوري، بل أساساً للنظم الطبقية المتعاقبة، سيما النظام الإقطاعي، وتالياً النظام الرأسمالي. ولا يعفي هذين النظامين الاقتصاديين السياسيين من المساءلة تبوؤ ملكات العرش، مثل إليزابيث (بريطانيا) وماري أنطوانيت (فرنسا) أو حتى هيلاري كلينتون (خادمة مجموعات الضغط الرأسمالية في «وول ستريت») وزيرة خارجية أكبر ديمقراطيات العالم، والتي كادت تفوز بالمقعد الرئاسي في الولايات المتحدة عام 2016.

أولئك جزء من المنظومة الاقتصادية نفسها، ولا يهمهن كثيراً تحرير النساء من سلطة الذكورية، فهن يستمددن قوتهن ونفوذهن من سلطة النظام الإقطاعي أو الكنسي أو الرأسمالي، أو الشمولي أيّاً كانت صبغته الشيوعية كما في الصين والاتحاد السوفييتي سابقاً. لذلك، لطالما اعتُبرت ممارسة السياسات التي تحرّر النساء موضع محكّ للأنظمة، مهما كان لونها ووزنها. فقضية النساء سياسية تاريخية، تحتاج عملية تغيير دؤوبة على مستوى تغيير الوعي والتشريعات، قد تمتد قروناً كي تشفى البشرية من آثارها الضارّة على النوع البشري. لذلك كان السعي الذي تمثله مجموعات الضغط النسوية والمؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام 1995 الذي أقرّ ضرورة فرض «كوتا نسائية» في البرلمانات ودوائر صنع القرار حول العالم، يهدف إلى تسريع التغيير المجتمعي السياسي، كي تتخلّص المجتمعات البشرية من آفة استعباد النساء. هي آفة تتغلغل عميقاً في جذور الوعي الإنساني، وتحتاج ربما سنوات ضوئية، كي نعود إلى الفطرة الطبيعية البشرية التي يولد وفقها البشر بوصفهم أحراراً مكتملي الحرية، أياً كان جنسهم. ولذلك، اعتبر إقرار «الكوتا النسائية» مساراً مُلزماً، فيما نهج عمل مؤتمر بكين، وإن كان قانونياً يبدو في الظاهر غير ديمقراطي، لكنّه نجح في بعض الدول في العثور على طريقه، خصوصاً، مع تصاعد المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات والتصدي للتحديات التي تواجهها النساء في النضال ضد كلّ أشكال التمييز.

وعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزته الحركات النسوية في العالم، ما زالت النساء يعانين من التهميش وضروب الاستغلال بحقهن مستمرة. وهو ما أثر و«ما زال يؤثر» في تقدّم المجتمعات في العالم، بل في الديمقراطيات الغربية نفسها، وإنْ بنسب أقل، سيما أنّ عوائق تحرير النساء لا تأتي من القوانين والتشريعات، بل كامنة في ثقافة المجتمعات والوعي السائد الذي ما زال يحطّ أو ينتقص من مكانة المرأة وأهليتها لتولي شؤون حياتها من غير كفيل رجل يرعاها، هذا إنْ لم نأتِ على معاناتها بشكل مضاعف من النظام الرأسمالي العالمي وتجلياته الإمبريالية وأشكاله التي تتخذ ألف لبوس ولبوس، فالتمييز ضد النساء يلحق ضرراً مباشراً وغير مباشر بالرجل، فهي تشاركه تبعات المظالم التي يتعرّض لها، وينسحب ذلك على مشاركتها في الحياة السياسية ودوائر صنع القرار. وإن كان لقضية المرأة بعد ثقافي واجتماعي فإنّها قضية سياسية بامتياز، إذ ما زال التمييز ضد المرأة هو السمة الغالبة في الأنظمة السياسية في العالم، وإن اختلفت نسبة التمييز من دولة إلى أخرى، سيما في الديمقراطيات الغربية، فضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية ودوائر صنع القرار ما تزال ضعيفة حتى في تلك الديمقراطيات، ولا تعكس الديموغرافيا الطبيعية للمجتمعات كافة، لأنّ هذه المشاركة السياسية تعني في ما تعنيه أنّ المرأة، في دوائر صنع القرار السياسي، ستكون قادرةً على إلغاء التمييز ضد المرأة في المجالات كافة، إن هي تمثلت في الدوائر جميعها، وليس في البرلمانات فحسب، وبالنسبة الفعلية التي تشكّلها وهي نصف المجتمع. ولأنّ هذا يحتاج زمناً طويلاً قد يتسبّب باستفحال هذه المعاناة، على الرغم من نضالات النساء والحركات النسوية. وعلى الرغم من التطور الطبيعي لإمكاناتها التي منحها إياها التعليم، وساهم في أن تتحوّل إلى منافس عالي الندّية لزملائها الرجال في أسواق العمل، وإنْ كانت، وما تزال، ليست كذلك في الحياة السياسية، بل ربما ممنوع عليها أن تصل حتى إلى سدّة البرلمان بأعداد وازنة، خشية أن تغيّر فيه من واقعها وواقع مجتمعاتها التي تتحكّم فيها أنظمة رأسمالية وأخرى مستبدّة تمعن في تزييف إرادة شعوبها تحت ستار ديمقراطية مقنّعة تحمي استمرار الوضع السائد، وتعطي الفتات في ما يتعلق بحقوق النساء أو أقلّه في اتباع نظم جندرية لا تميز على أساس الجنس. وإن كانت هنالك نجاحاتٌ تم تحقيقها في دول عديدة بادرت إلى اتباع نظام الكوتا النسائية في دستورها، إذ تمثلت عام 2015 في مجلس النواب في رواندا بنسبة 63,8%، وفي بوليفيا 53,1%، وفي كوبا 48,9%، وأيسلندا 47,6%، والسويد 43,6%، وهي من أوائل الدول مع أن نسبة الكوتا الملزمة فيها لم تتجاوز 23%، فضلاً عن بعض الدول العربية كتونس (كوتا 50%) ومصر والأردن... والعراق الذي تجاوزت نسبة تمثيل النساء في الانتخابات النيابية الأخيرة الكوتا النسائية المُلزمة 25%، وفازت بـ79 مقعداً في سابقة عربيّة مدهشة، فيما يأتي ترتيب لبنان في سلّم تمثُّل النساء في المجلس النيابي من الأكثر تدنياً في العالم بدرجة 180.

لكنّ فساد المنظومة الحاكمة المتمثلة بغالبيتها في مجلس النواب، والقائمة على نظام المحاصصة الطائفية، يفسّر سقوط مقترح قانون «الكوتا النسائية» في التصويت في السابع من أكتوبر الماضي في المجلس النيابي اللبناني، لأن النساء في السياسة خطر داهم على المنظومة السياسية الفاسدة، وعلى نظام المحاصصة الطائفية الذي يرفض وسيظل يرفض منح النساء حصة مُلزمة لهن في البرلمان، فيما يواصل استمتاعه بنظام محاصصته الطائفية المتخلف عن ركب الحضارة ورياح التغيير. خطر قد يهزّ عروشهم وعروش كل من يتدّخل في السياسة بغير اختصاص ويحجبها عن النساء. أقصد هنا رجال الدين، فالتغيير في لبنان رهن بمشاركة المرأة ورؤيتها الجديدة لعالم جديد، ليس على مستوى الشارع، بل أيضاً في سدّة البرلمان، صعوداً لرئاستي الحكومة والجمهورية في نظام مدني حرّ ديمقراطي، لا مكان فيه لأمراء الطوائف ورجالات دين يتدخلون في السياسة، ويمنعون على اللبنانيات أبسط حقوقهن، وهو حق تقرير المصير، وحقها في صناعة مستقبل بلدها، هنا في لبنان، وهناك في كل أنحاء العالم. وإلى أن تتوقف الكتابة عن قضية النساء لأن تكون حكراً على يوم المرأة العالمي، كي تصبح كلّ الأيام لهن، وحينها، لن تكون هنالك حاجة لحصة مُلزِمة أو كوتا نسائية في دوائر صنع القرار.

(كاتبة فلسطينية في بيروت)

> فساد المنظومة الحاكمة المتمثلة بغالبيتها في مجلس النواب، والقائمة على نظام المحاصصة الطائفية يفسّر سقوط مقترح قانون «الكوتا النسائية»

> على الرغم من التقدّم الذي أحرزته الحركات النسوية في العالم، ما زالت النساء يعانين من التهميش، وضروب الاستغلال بحقهن مستمرة

# في استراتيجية الأمن التركي وتأثيرها إقليمياً ودولياً

**طه عودة أوغلو**

لكل دولة مفهوم معين لاستراتيجية الأمن القومي، يتوافق مع قوانينها وعلاقاتها الدولية، بل وحتى إمكاناتها.. وبهذا المعنى، ليست كل الدول سواسية، إذ لا تتساوى مؤشرات (واستراتيجيات) الأمن القومي لدول عظمى، مثل أميركا والصين، تسعى إلى الهيمنة على العالم، مع تلك التي لدول ضعيفة لا حول لها ولا قوة، تعيش في غياهب التشرذمات والفوضى.

بالنسبة لتركيا، فإن كثرة الأزمات والمشكلات التي واجهتها، خصوصا في السنوات الأخيرة، وكانت في صلب التهديد المباشر للأمن القومي الاستراتيجي، وأهمها منطقة شرق الفرات الممتدة إلى حدود إيران، وتشمل العراق أيضا، وشرق البحر المتوسط، وشرق ليبيا وحتى العمليات العسكرية التي خاضتها، خصوصا ما وراء الحدود السورية والعراقية، سواء لتحييد المنظمات التي تعتبرها «إرهابية»، مثل حزب العمال الكردستاني (وحدات حماية الشعب الكردية) أو تنظيم داعش، أكسبتها الخبرة التراكمية اللازمة، لتصبح أكثر جاهزية في صياغة وإنتاج الحلول التي تحفظ أمنها القومي مع كل أزمةٍ تمرّ بها.

ولو تمعنا جيدا في استراتيجية البحث عن الأمن القومي في إدارة الأزمات، لوجدنا أن تركيا، لا سيما في عهد رئيسها رجب طيب إردوغان، باتت على رأس اللاعبين الأفضل تقييما لمسار السياسة الدولية في ظل إدراكها حقيقة أنه لا بد من إعادة تشكيل وسائل وطرق جديدة لتنظيم الهياكل المؤسسية والوظيفية الخاصة بالأمن الوطني التركي، بحيث نجحت بامتياز في التعبير عن وجودها بشكل قوي (عسكريا ودبلوماسيا) في كل تلك المناطق، وإثبات نفسها دولة إقليمية قوية، لا تتخذ من مسألة إدارة الأزمات مجرّد شعار، بل قادرة على لعب دور مهم في المجريات الدولية ودرء المخاطر ومعالجتها.

وبفضل استراتيجية الأمن القومي الجديدة لمكافحة الإرهاب وقدراتها العسكرية فائقة التطور، تمكنت تركيا من حماية أرضها عبر محاصرة الانفصاليين الأكراد ضمن حدودٍ ضيقة لا يملكون فيها مساحة للتحرّك، فيما وضعت نصب عينيها هدف تطهير الأراضي السورية ممن تبقى منهم على المدى القصير، باعتباره ضرورة ملحّة لضمان نجاح حربها على الإرهاب.

وفي ما يخص النزاع في شرق المتوسط، والذي بدأ أولا بتوتر بين تركيا واليونان وقبرص، قبل أن يتوسع وتدخل مصر وإسرائيل، وصولا إلى الاتحاد الأوروبي على خط الأزمة، فإن تركيا أظهرت، بكل وضوح، إصرارها على حماية حقوقها الاقتصادية وعزمها التصدّي لكل من يحاول الإخلال بها وإقصاءها في هذه المنطقة الغنية بالنفط، ونجحت، إلى حد الآن، في إثبات حقيقة أن شرق المتوسط ليس المكان الذي يمكن تخطيها فيه، بل وأثبتت أيضا أن لديها من الاستراتيجية والإمكانيات القوية ما يؤهلها للوقوف أمام قوى دولية كثيرة فاعلة في قضايا عديدة، من أول سورية، شمال العراق، البحر المتوسط، وليبيا، إلى آخر الدول الأفريقية.

وبينما هناك دول ما زالت عالقة في مشكلاتها غير قادرة على درء المخاطر ومعالجتها، خرج الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قبل أعوام، ليفعّل مصطلح إستراتيجية الأمن الوطني، ويجسّده على أرض الواقع بشكله الصحيح، مبشّرا بأن تركيا دخلت عهدا جديدا من الثراء الفكري الاستراتيجي.. عهدا من التحرّر من المفاهيم القديمة الضيقة، ونبذ التبعية، بل والاستقلال الكامل بموارد الوطن البشرية والمادية.

لقد نجحت تركيا بتوسيع مفاهيم الاستراتيجية الوطنية العليا، لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، ولعل هذا ما بدا واضحا عندما أكد أردوغان، ردا على سؤال عن وضع جهاز الاستخبارات التركي الجديد، بالقول إن «جهاز الاستخبارات الوطني اليوم ليس كما كان عليه قبل عشر سنوات»، وأوضح أنه: «وبفضل تعاظم تأثير الاستخبارات الخارجية، بدأت تركيا تحتل مكانتها في كل المحافل قوة إقليمية وعالمية». وهي التصريحات التي بدت وكأنها تنذر بعهد استخباراتي جديد في تركيا، حيث سعى أردوغان، بكل قوته، إلى تطوير وإنتاج استراتيجيات جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة، والتكيف بسرعة ومرونة مع التغيير العالمي، ليحول جهاز الاستخبارات التركي إلى هيكل ذي فاعلية أقوى، يحظى بالهيبة والاحترام العالمي أكثر إقليميا ودوليا.

لا يخفى على أحد أن تركيا ظلّت حليفة للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وخلال السنوات الماضية، خصوصا قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002، كانت التوجهات السياسية الداخلية والخارجية لتركيا على رباط مقدّس مع استراتيجية الأمن القومي الأميركي، وهذا لم يكن يتجسّد بالفعل فقط، بل والقول أيضا.. حيث لم تكن تركيا ما قبل أردوغان تتجرّأ على مخالفة حليفتها الأميركية أو حتى الاعتراض على سياستها. إلا أن هذه العلاقات بدأت تشهد تراجعا تاريخيا منذ عام 2003، وبالتحديد منذ الأول من مارس/ آذار 2003، عندما أظهرت حكومة أردوغان موقفا صارما تجاه مساندة العمليات العسكرية الأميركية في العراق، حيث رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية بالمرور أو بالأحرى استخدام الأراضي التركية لغزو بلد جار. ومع هذا الرفض الذي تسبّب بتوتر كبير في العلاقات على خط أنقرة - واشنطن، ظهرت بوادر التحرّر التدريجي في استراتيجية الأمن القومي التركي، وإرساء توازنات أمنية داخلية وإقليمية ودولية جديدة، تمثل بحماية القيم الوطنية وتنميتها، والحفاظ على المصالح الحيوية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية لضمان سيادة البلاد واستقلالها واحتوائها من الأخطار الخارجية والداخلية.

ولمّا كان انخراط تركيا في تحالفات كثيرة في المنطقة والعالم، واهتمامها الشديد بالتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي لتوسيع شبكة علاقاتها وأدواتها في حماية الأمن القومي أمرا استثنائيا غير عادي، بالنسبة للدول التي تعودت على رؤية صورة ضعيفة لتركيا، فإن هذا التحوّل الجذري أشعل غضبها، لتوجه كل سهامها النارية ضد أنقرة والرئيس. مع ذلك، لم تهتز تركيا (أردوغان)، ولم تتزحزح قيد أنملة عن خططها، حتى وإن كلفها الأمر عبور الحدود لحماية أمنها القومي.

نعم، لقد لاحظنا، في السنوات الأخيرة، أن العقيدة الاستخباراتية الأمنية التركية لم تعد مرتبطةً بالسياسة الداخلية لأنقرة، ولا موجهة إلى جهة الداخل التركي فقط، بل مضت أبعد من ذلك لتنخرط، بشكل مباشر، في أحداث إقليمية ودولية كثيرة، قدّمها الحدث السوري والعراقي والليبي والفلسطيني والأفريقي.

وهذا الانخراط بدوره ساهم في توسيع المجال الجيوبوليتيكي الاستخباري الإقليمي والدولي لنشاط جهاز المخابرات التركي، فحدث تحوّل نوعي ووظيفي في عمله نتيجة الخبرة والمهنية المخابراتية العالية، ليصبح هذا الجهاز في تركيا ناشطا فاعلا ومنفذا إقليميا ودوليا، خصوصا بعد وصول هكان فيدان إلى الجهاز في عام 2010 والذي حدّد أكثر من أولوية في عمله، أخيرا، وقدّم توصيات نوعية لمجلس الأمن القومي التركي، من بينها: مناطق جنوب أوروبا بسبب وجود الأقليات التركية واضطرابات منطقة البلقان والصراع التركي - اليوناني حول بعض الجزر الموجودة في المياه الإقليمية الواقعة بين اليونان وتركيا. أما مناطق الشرق الأدنى (أرمينيا- أذربيجان- إيران- آسيا الوسطى)، فهي العمق الاستراتيجي للمجال الحيوي التركي. كما وركزت المخابرات التركية أيضا لدى صياغة نشاطاتها على رصد سياسة روسيا في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، وتوريد الوقود من حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى متابعة مصير المجتمع الدولي والمجتمعات الإقليمية ككل.

وعليه، اهتمت تركيا أيضا بخلفيات النوايا الأميركية - الإسرائيلية باتجاه الحدود السورية - العراقية، وفي تشريح الأزمة اللبنانية وسط تسريباتٍ أن التطورات الجارية الجديدة في بيئة الأمن التركي أصبحت تتعارض تماما مع رغبة محور تل أبيب - واشنطن المنزعج من التوجهات الجديدة للساسة الأتراك، لهذا يعمل هذا المحور على إشعال فتيل الخلافات والتوتر والعدائية ضد تركيا، عبر وسائل وأدوات عديدة، وعبر القوة التي يمتلكها.

وعلى خلفية هذه الحقائق والمعطيات، يبدو واضحا أن جدول الأعمال الأمني التركي بدأ، خصوصا في السنوات الأخيرة، يرسم استراتيجية شاملة للأمن القومي وتحديد مسارها، واضعا في الاعتبار اختيار الأدوات المناسبة لكل نوع من الأزمات في المناطق التي توجد فيها تركيا، وصياغة الخطط اللازمة لمعالجتها والتغلب عليها، فإذا كانت تتطلب الحلول الدبلوماسية، فإن أنقرة مستعدّة لإبداء المرونة فيها. إما إذا فُرضت عليها الخيارات العسكرية، فقد أثبتت تركيا على أرض الواقع أن هذا الخيار هو دائما موجود على طاولتها إذا احتاج الأمر لذلك.

(كاتب تركي)

> جدول الأعمال الأمني التركي بدأ، خصوصاً في السنوات الأخيرة، يرسم استراتيجية شاملة للأمن القومي

> لم تعد العقيدة الاستخباراتية الأمنية التركية مرتبطةً بالسياسة الداخلية لأنقرة، ولا موجهة إلى الداخل التركي فقط

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads